

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



الذكرى الـ ٣٢ للفوز العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

د. محمد بدري عيد

التقرير الاستراتيجي

العدد (٢٤)

أغسطس ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



الذكرى الـ ٢٢ للفتوح العراقي الفاشم لدولة الكويت .. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

د. محمد بدري عبيد

التقرير الاستراتيجي

العدد (٢٤)

أغسطس ٢٠٢٢م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)
البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
الكويت - ٢٠٢٢م



أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «التقرير الاستراتيجي» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

د. علي راشد المطيري

القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

عميد كلية الآداب بالإقامة
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبيد سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت



تمهيد:

شكل الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م، حدثًا مفصليًا ليس فقط على دولة الكويت وشعبها، بل وأيضًا على الأمة العربية قاطبة، ومنطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع؛ بسبب حجم التداعيات الجسيمة التي نتجت عنه على كافة المستويات السياسية والعسكرية والفكرية.

وفي الذكرى الثانية والثلاثين للغزو الغاشم، رأى مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية أنه من الأهمية بمكان تقديم إسهام بحثي يحاول استخلاص أهم الدروس المستفادة من هذا الحدث المرير.

ومن ثم، يقدم هذا العدد من سلسلة إصدارات «التقرير الاستراتيجي»، رؤية استراتيجية تتجاوز الجانب التوثيقي - رغم أهميته - للغزو العراقي الغاشم، إلى التعمق في هذا الحدث واستجلاء أركانه الجوهرية التي من خلالها يمكن استشراف المسار المستقبلي، من أجل التحوط والاستباق والمبادرة في التعامل مع التطورات والتغيرات، ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات المستقبلية أمام صانع القرار، على مختلف المستويات، وفي كافة المؤسسات والأجهزة المعنية بأمن دولة الكويت، والحفاظ على سيادتها، واستقلالها، وسلامتها، وازدهارها.

وفي مقدمة الدروس المستفادة التي استخلصها التقرير: قدسية قضية الأمن بالنسبة لدولة الكويت لاعتبارات عدة داخلية وخارجية، والدور

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

المركزي للتلاحم بين شعب الكويت وقيادته السياسية ممثلة في أسرة آل صباح الكرام، ومحورية تأثير النشاط الدبلوماسي للدولة على الصعيد الإقليمي والدولي، وأهمية القدرة على إدارة الأزمات، إضافة إلى تأثير المتغيرات في الساحة الدولية على ماهية ومرونة حركة الدولة وسياساتها الخارجية، فضلاً عن دور الإعلام بكافة وسائله وآلياته في تعزيز الأمن الوطني.

مدير المركز
د. فيصل أبو صليب

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

التقرير الاستراتيجي العدد (٢٤) ١٠ أغسطس ٢٠٢٢م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية



رقم الصفحة	المحتويات
٩	- تمهيد
١٥	- مقدمة
١٧	- أولاً: ديناميات البيئة الإقليمية والدولية (صيف ٢٠٢٢م).....
٢٢	- ثانياً: الدروس الاستراتيجية المستفادة من الغزو العراقي الغاشم....
٣١	- ثالثاً: التوصيات المستقبلية لتحسين الاستراتيجي.....
٤٢	- خاتمة
٤٣	- قائمة المراجع باللغة العربية.....



مقدمة

يُقاس تقدم الدول ورقي الشعوب بما تبديه من إرادة صلبة وتماسك مجتمعي وتلاحم سياسي في التصدي لما تمر به من أزمات وما تواجهه من تحديات خارجية وداخلية.

ولقد أعطت دولة الكويت، من خلال تجربتي الغزو الغاشم والتحرير، المثل الذي يُحتذى في التفاعل المتعقل والرشيد والواعي مع الأزمات العاصفة، ولتثبت بحق أنها «الدولة - النموذج» في محيطها الإقليمي والعالمي، في كيفية صون استقلالها، وسيادتها وسلامة أراضيها، وحماية أمنها الوطني.

وقد شكل الغزو الغاشم حدثاً فارقاً في التاريخ السياسي المعاصر للكويت (الدولة والمجتمع)، وأدى إلى تغيير جوهري في العلاقات الدولية والعلاقات العربية، وكذلك العلاقات وأنماط التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، ما يجعل من تاريخ الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ م تاريخاً فاصلاً، عربياً وإقليمياً ودولياً، بحيث أن ما بعد هذا التاريخ لم يكن أبداً كما كان قبله.

ومع حلول الذكرى الثانية والثلاثين للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت، يصبح من الدواعي الاستراتيجية ضرورة معالجة هذا الحدث المفصلي من منظور جديد، يركز إلى استخلاص الدروس المستفادة واستلهام العبر المستفادة، لتجنب أية حوادث أو عواقب وخيمة في الحاضر

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

أغسطس - ٢٠٢٢ م

١٥

التقرير الاستراتيجي العدد (٢٤)

والمستقبل؛ وذلك انطلاقاً من أن الدول والشعوب والأمم المتقدمة دائماً ما تتعلم من خبراتها التاريخية لتواصل المضي قدماً على طريق البناء والنهضة والرقي؛ ذلك أن المراجعة الدائمة للخبرات توفر دروساً مهمة للمستقبل؛ لأن الخبرة التاريخية في السياسة والاجتماع تُظهران لنا أن الشعوب التي لم تستفد من تجاربها وتجارب غيرها تظل تعاني من قصور في الوعي والفكر الاستراتيجي.

تأسيساً على ما تقدم، يجتهد هذا الإسهام البحثي في تقديم قراءة متعمقة لما يمكن استخلاصه من دروس وعبر من حدث الغزو الغاشم، وعلى الرغم من كون هذه القراءة موجزة، إلا أنها تكتسب أهميتها الكبرى بالنظر إلى أنها قراءة للتاريخ وللأجيال القادمة، إذ توفر ذكرى الغزو الغاشم فرصة مواتية للتأمل والتفكير فيما جرى من زاوية اتخاذ الحيلة والاحتراز، ومن ثم النظر ملياً فيما يمكن القيام به - قدر المستطاع - لمزيد من التوقي والتحصين مستقبلاً.

وتستهدي هذه الورقة الموجزة بالقناعة الحكيمة التي أكد عليها سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله - في الخطاب الذي وجهه إلى الشعب الكويتي في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢م، نيابة عن صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه -، حين قال سموه: «في خضم هذا العالم المضطرب كم نحن أحوج ما نكون إلى الحيلة والحذر وأخذ الدروس والعبر».

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

أغسطس ٢٠٢٢م

١٦

التقرير الاستراتيجي العدد (٢٤)

أولاً - الديناميات الإقليمية والدولية (صيف ٢٠٢٢م):

يبدو من الأهمية بمكان إمعان النظر في ديناميات البيئتين الإقليمية والدولية الراهنة (صيف ٢٠٢٢م)؛ لما لذلك من تداعيات ودلالات جوهرية فيما يخص فرض قيود أو إتاحة فرص على حركة دول الشرق الأوسط عموماً، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص.

ولا يحتاج الأمر عناء جهد، لإثبات الحقيقة الظاهرة للعيان بأن البيئة العالمية والدولية تزخر بمعطيات جمّة ومؤشرات عدة لعدم الاستقرار وانعدام اليقين الاستراتيجي، ما يدعو صانع القرار للتحلي بمزيد من الحذر والحيطه، ويجعله دائم التفكير في استشرف المستقبل، حفاظاً على أمن الكويت الوطني، وتعزيزاً لاستقرارها، وصوناً لسيادتها واستقلالها.

وتشير الخبرة التاريخية والمعاصرة إلى أن التفاعلات البينية -التعاونية و/ أو الصراعية- في المنطقة، هي في الأغلب الأهم في نتاج المتغيرات الخارجية، الدولية والإقليمية.

وللدلالة على صحة هذا الاستنتاج، يكفي أن نشير إلى أن الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت تأثر -ضمن عوامل أخرى عديدة بكل تأكيد- بطبيعة التحولات التي كانت تحدث في بنية النظام الدولي في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وبالأساس فترة المخاض العالمي ما بين نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وبين نظام القطبية الأحادية الذي كان قيد التشكل آنذاك.

الذكرى ال ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

وفي ضوء الحسابات الاستراتيجية الخاطئة لنظام البعث في بغداد حينها، أقدم على جريمة وخطيئة الغزو، اعتقاداً منه أن العالم منشغل بالتحويلات الجارية على قمة هرم النظام الدولي، ومن ثم لن يلتفت كثيراً لما تشهده الساحات الإقليمية حتى وإن كانت في درجة أهمية منطقة الخليج العربي. ترتيماً على ما تقدم، يصبح التمعن في ماهية ومكونات الصورة الإستراتيجية العامة للمشهد الدولي والإقليمي الراهن، بمثابة «فرض عين استراتيجي»- إن جاز لنا التعبير بذلك- على صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي كافة، وليس في دولة الكويت وحدها.

١. ديناميات البيئة الإقليمية:

أ)- الأوضاع والأزمات الداخلية الصعبة في العراق، والتي يمكن إنجازها في التالي:

- الأزمة السياسية المستحكمة التي تهدد بفراغ سياسي - دستوري، وانتهاء المهل الدستورية المقررة لانتخاب رئيس للجمهورية وتسمية رئيس جديد للوزراء يتولى تشكيل حكومة جديدة؛ وذلك بسبب احتدام الخلافات بين القوى والأحزاب السياسية الفاعلة على نحو يهدد بتكرار «النموذج السياسي اللبناني» في العراق، بكل معانيه وتجلياته الطائفية، وما يحمله من بذور الاحتراب الداخلي والحرب الأهلية ومزيد من التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية.

وقد تجسدت أحدث مظاهر هذه الأزمة السياسية، في انفجار الوضع الميداني بمظاهرات، ومظاهرات مضادة في المنطقة الخضراء أواخر أغسطس

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

٢٠٢٢م، والاعتصامات أمام مقر البرلمان، والدعوة لحله وإجراء انتخابات مبكرة، مع التلويح باللجوء إلى «خيارات أخرى» في حال لم تتم الاستجابة لهذه المطالب.

- استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني الداخلي، في ضوء المؤشرات الآتية: احتمالات عودة تنظيم «داعش» الإرهابي إلى الساحة العراقية، ووجود خلاياه النائمة التي تنفذ عمليات متفرقة في بعض المحافظات من وقت لآخر، بما في ذلك إقليم كردستان في الشمال، إضافة إلى وجود ميليشيات مسلحة لدى بعضها ارتباطات مع قوى إقليمية في المنطقة، فضلاً عن الاستباحة المتواصلة للأراضي العراقية، دون تنسيق مسبق مع بغداد، من خلال العمليات العسكرية التركية والإيرانية، ضد جماعات مسلحة تصنفها أنقرة وطهران على أنها «إرهابية».

(ب)- بقاء مستقبل البرنامج النووي الإيراني غامضاً، حتى الآن، وتزايد احتمالات بلوغ طهران لحالة «الكمون النووي» أو «العتبة النووية»، بما يطرحة ذلك - في حال تحققه - من تحديات جسيمة أمام صانع القرار في منطقة الخليج العربي وإقليم الشرق الأوسط بأسره، ناهيك عن مواصلة إيران لأنشطتها التدخلية وطموحاتها التوسعية في المنطقة، وتهديدها من وقت لآخر بتعطيل الملاحة البحرية الدولية في مضيق هرمز^(١).

١. لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر:

د. محمد بدري عيّد، دول الخليج العربية والقدرات النووية الإيرانية.. استراتيجيات الردع والتعايش، سلسلة «تقدير موقف»، العدد (١٠)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت. ونفس المؤلف، المضايق البحرية بين أحكام القانون الدولي وإشكاليات السلوك السياسي دراسة حالة: مضيق هرمز، سلسلة «التقرير الاستراتيجي»، العدد (٢٢)، يونيو ٢٠٢٢م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت. والمؤلف ذاته، العلاقات الخليجية-الإيرانية: رؤية استشرافية في ضوء الخبرة التاريخية والمعاصرة، سلسلة «الاصدارات الخاصة»، العدد (٥٤)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

ج)- التبدلات والتحويلات في أنماط التحالفات الإقليمية، ولعل أحدث المؤشرات في هذا السياق استئناف تركيا وإسرائيل علاقاتها الدبلوماسية الكاملة وعودة سفيريهما بعد قطيعة استمرت أكثر من أربعة أعوام.

٢. ديناميات البيئة الدولية:

أ)- استمرار الحرب الروسية في أوكرانيا، بكل تداعياتها على أمن الطاقة في العالم (النفط والغاز الطبيعي تحديداً)، والأمن الغذائي الدولي بما يشمل من سلاسل الإمداد والنقل والشحن والتأمين، ناهيك عن تداعياتها العسكرية والاستراتيجية على الأمن الإقليمي والعالمي.

ب)- تزايد احتمالات نشوب مواجهة نووية عالمية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على خلفية التفاعلات العسكرية الميدانية في أوكرانيا، وبخاصة حول محطة «زابورجيا» النووية. وليس أدل على ذلك من التحذير الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة «انطونيو غوتيريس» خلال مشاركته في إحياء الذكرى الـ (٧٧) لقبولتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين في ٦ أغسطس ٢٠٢٢م، واعتبر أن العالم يقترب من استخدام مسدس محشو بالرصاص، معرباً عن خشيته من «إبادة نووية» للكوكب^(٢).

ج)- اقتراب التنافس الأميركي/الصيني من حافة الهاوية مع تزايد احتمالات المواجهة العسكرية، لاسيما مع الزيارات المتواترة لوفود من الكونغرس إلى جزيرة تايوان خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢م، خاصة الزيارة التي قامت بها رئيسة مجلس النواب «نانسي بيلوسي»، وهو ما اعتبرته بكين تحدياً لسياسة «صين واحدة»، ومن ثم أطلقت مناورات

٢ - وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب) ووكالة «رويترز» للأخبار، ٦/٨/٢٠٢٢م..

عسكرية هي الأضخم في تاريخها، اشتملت على تدريبات بالذخيرة الحية وإطلاق صواريخ باليستية في مضيق تايوان للمرة الأولى، مما جعل هذه المناورات بمثابة محاكاة لحصار وغزو تايوان.

في ضوء ما تقدم، فإن ما تحمله التغيرات الإقليمية والعالمية المتسارعة من تحديات كبيرة وتهديدات جديدة شديدة التدمير، ومباشرة المواجهة، وسريعة الحدوث؛ بات يزيد بشكل مطرد من محورية قضية الأمن، في ظل معطيات وتداعيات وتفاعلات المشهد السياسي المحلي والإقليمي والعالمي، الذي يفرض على الدولة-أي دولة- الاستعداد الدائم واليقظة المستمرة، لمواجهة مصادر تهديد أمنها الوطني.

ولاشك أن الدول صغيرة الحجم ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية العالمية - كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها الكويت- مدعوة أكثر من غيرها لتكون أشد التزامًا وأفضل استعدادًا وأشمل جاهزية للتعامل مع التهديدات التي تواجه أمنها الوطني، وبخاصة تلك النابعة من البيئة الخارجية.

ومرد ذلك إلى وجود حزمة من المعطيات والاعتبارات، تجعل من الأمن قضية حاکمة ومفصلية بالنسبة للكويت، ويأتي في مقدمتها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي، ومحدودية المساحة الجغرافية، وتعقد التركيبة السكانية (كمًا وكيفًا)، والثقل النفطي، وخصوصية التفاعلات السياسية والاجتماعية الداخلية، فضلاً عن دقة وحساسية ارتباطات الكويت الإقليمية والتزاماتها الدولية^(٣).

٣ - لمزيد من التفاصيل عن خصائص الأمن الوطني للدول الصغرى، وخصوصية الأمن الوطني لدولة الكويت، انظر: د. محمد بدري عيد، الأمن الوطني الكويتي (٢٠٢١-٢٠٣٠م): الخصوصية، والخصائص، والرؤية الإستراتيجية، سلسلة «التقرير الاستراتيجي»، العدد (١٢)، أغسطس ٢٠٢١م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

ثانياً - الدروس الاستراتيجية المستفادة من الغزو الغاشم:

يقصد بالدروس المستفادة أو العبر المستقاة، التجارب المستخرجة من الأنشطة السابقة التي يجب مراعاتها بشكل نشط في الإجراءات والسلوكيات المستقبلية.

ولا شك أن حدثاً جليلاً ومزلزلاً بحجم الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت، وكيفية تصديها له وتعاملها معه بكل إرادة واقتدار، يشكل خبرةً ثريةً بالعبر المستخلصة على كافة الصُّعد، والتي ينبغي أن تتعلمها جيداً الأجيال الكويتية الحالية والقادمة.

ومن منظور استراتيجي شامل، يمكننا استخلاص حزمة من الدروس الكبرى التي تعززها التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، وذلك على النحو التالي:

- الدرس الأول: أن الحق فوق القوة، لكن الحق يظل دوماً بحاجة إلى قوة تنصره وتؤيده وتحميه من القوة الغاشمة؛ وذلك بالنظر إلى الطابع الصراعى في ميدان السياسة العالمية والعلاقات الدولية التي تسودها الفوضى ومبدأ «الغلبة للأقوى»، وغياب سلطة عليا «فوقية» لديها القدرة الجبرية لفرض الرقابة والفصل في المنازعات بين الفاعلين الدوليين.

وقد تجلّى هذا الأمر واضحاً في التحالف العسكري الدولي الذي ضم أكثر من ٣٠ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أطلق عملية

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

«عاصفة الصحراء» في ١٧ يناير عام ١٩٩١م من أجل تحرير دولة الكويت وإعادة الحق إلى أصحابه ورد المعتدي.

- الدرس الثاني: أن القوة في العلاقات الدولية هي قوة شاملة متعددة المصادر والأبعاد، وليست قاصرة على القوة بمفهومها العسكري الضيق؛ فالقوة المؤثرة والفاعلة دولياً، هي تلك التي تركز إلى البعد الصلب أو العسكري التقليدي، بالإضافة إلى البعد الناعم بكافة مضامينه الحضارية والثقافية والاقتصادية والإنسانية.

وقد تجسد ذلك واضحاً في نجاح الكويت في استثمار قوتها الناعمة، ممثلة في دبلوماسيتها النشطة، وعملها الخيري والإنساني، ومساعداتها الاقتصادية والتنموية في مختلف أرجاء العالم، ومكانتها العربية والإقليمية والدولية، وترجمة ذلك إلى دعم عالمي منقطع النظير للحق الكويتي طوال أشهر الغزو الغاشم السبع، حتى تم التحرير.

فقد عززت الكويت صورتها لدى الرأي العام العالمي، من خلال أن العمل الإنساني الذي تقدمه الجهات الرسمية - مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيت الزكاة، أو الجمعيات الخيرية الأخرى - كان له أثر إنساني كبير في التحرير.

- الدرس الثالث: أن مكنن القوة الرئيسي وجوهه هو «القوة الذاتية»، التي إن توافرت، يصبح من اليسير استقطاب بقية أركان القوة الخارجية واجتذابها.

فقد أظهرت الكويت - الدولة والمجتمع - ركائز قوتها الذاتية على مختلف المستويات خلال محنة الغزو وحتى تحقق التحرير، وتبدى ذلك بوضوح في شواهد عملية أكثر من أن تُحصى، لكن يمكن رصد أهمها كما يلي:

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

١ - حكمة القيادة السياسية الكويتية وتحليها بـ «الصبر الإستراتيجي» والحكمة الاستراتيجية عموماً، وفي إدارة الأزمات المصيرية على وجه الخصوص.

إذ تُعزى قدرة الكويت الفاتكة في مجال صون أمنها الوطني على نحو كفاء وفعال، منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، إلى ما تتمتع به القيادة السياسية العليا من شمولية الرؤية الاستراتيجية للتطورات الداخلية والإقليمية والدولية، وما تتسم به هذه القيادة من دقة في التخطيط المستند إلى حسن الإدراك للمعطيات الموضوعية والواقعية في الحاضر، والفهم العميق المدقق لخبرة الماضي، والاستشراف الواعي لمؤشرات المستقبل، فضلاً عن الحرص على فعالية السلوك والسياسات العملية لتكون ترجمة صادقة للخطاب السياسي.

كما نجحت القيادة السياسية في الكويت، باقتدار وحكمة، في استثمار ما تمتلكه البلاد من رصيد استراتيجي من المرتكزات الجغرافية، والدستورية، والسياسية، والاقتصادية، والتي تمثل منطلقات رصينة، للحفاظ على أمن الكويت الوطني، بمختلف أبعاده، الداخلية والخارجية.

ولقد تجسدت هذه السمات الفريدة في قيادة الكويت على مدار تاريخها منذ القدم وحتى الآن، وتجلت على أوضح ما يكون خلال فترة الغزو الغاشم.

وتمثل ذلك في الأدوار الريادية والوطنية التي قدمها خلال تلك الفترة العصبية من تاريخ الكويت السياسي الحديث والمعاصر، سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وسمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح الذي كان ولياً للعهد آنذاك، برفقة سمو الأمير

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي كان نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية وقتئذ، طيب الله ثراهم جميعاً، فقد أدوا أدواراً مركزية في القرارات الحاسمة للتصدي للغزو وحشد التأييد الدولي والعربي والإسلامي لدعم ومساندة الشرعية الكويتية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحرير الدولة من الغزو الغاشم. فتم عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، كما عقد (المؤتمر الإسلامي العالمي) في مكة المكرمة في ١٠ سبتمبر.

ووجه سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد خطاباً أُممياً في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠م إلى أكثر من ٦٠ رئيس دولة، و٩٠ رئيس حكومة ووزيراً وسفيراً في الدورة الـ٤٥ للجمعية العمومية للأمم المتحدة في لحظة تاريخية حاسمة. كما شارك في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠م في قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي أكدت وقوف دول المجلس مع الكويت وتضامنها معها والتزامها بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، وإعلان أن علاقات دول المجلس مع دول العالم المختلفة ستتأثر سلباً أو إيجاباً بحسب مواقف تلك الدول من تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وبالتوازي مع ذلك، نجحت الجهود الدبلوماسية بقيادة سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، في كسب الكويت للدعم والمساندة الدولية، فمنذ الساعات الأولى للغزو بدأت الدبلوماسية الكويتية تحركها الفعال والنشط، وحشدت أصوات الحق في العالم أجمع، والذي وقف مناصراً للحق في وجه الغزو، والذي أثمر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م عن صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٧٨)، الذي أجاز استخدام كل الوسائل بما فيها العسكرية لتحرير الكويت، ومن ثم تم تشكيل التحالف الدولي لتنفيذ

الذكرى الـ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت..الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

قرارات مجلس الأمن الخاصة بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، وعودة الشرعية إلى الكويت، وتبعه قرار الجامعة العربية الذي جاء داعماً للقرار الأممي.

وتضيف التطورات المعاصرة مزيداً من المصادقية لهذا الدرس المستتج من خبرة الغزو العراقي الغاشم؛ ذلك أن الدرس الاستراتيجي الأهم الذي يمكن استخلاصه من الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي وقع في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، هو: ضرورة امتلاك قوة وقدرة ذاتية، وعدم الاكتفاء بالخليف القوي حتى وإن كانت دولة عظيمة، لأن هذا الخليف لن يُغامر، بأي حال من الأحوال، بالدخول في مواجهة عسكرية أو غير عسكرية مع قوة دولية أو حتى إقليمية، من أجل الحلفاء الأصغر أو الأضعف، لأن المحدد الحاكم للخليف القوي الحامي هو مصالحه القومية. بل حتى وإن تحرك هذا الخليف الكبير لحماية الحلفاء الأقل، فإنه سوف يبتزهم إلى أقصى حد ممكن، وربما بشكل غير متوقع أو متصور على الإطلاق، إذن: القاعدة الذهبية لعلاقة تحالف سوية بين حلفاء صغار أو ضعفاء مع خليف قوي، جوهرها، هو: «قدرتك.. قوتك»^(٤).

٢- الوحدة والترابط الوطني والالتفاف حول القيادة الشرعية: فمنذ اللحظات الأولى للغزو، أعلن الكويتيون رفضهم للعدوان، ووقفوا إلى جانب قيادتهم الشرعية للدفاع عن الوطن وسيادته واستقلاله. وقد جسد مؤتمر الطائف بالمملكة العربية السعودية - والذي جدد فيه الكويتيون البيعة لآل الصباح الكرام - المثال الأبرز لقوة الوحدة الوطنية والتلاحم بين الشعب الكويتي وقيادته الشرعية.

٤. د. محمد بدري عيّد، التدايعات الاستراتيجية للحرب الروسية - الأوكرانية على دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة «تقدير موقف»، العدد (١١)، مايو ٢٠٢٢م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

ونظراً للأهمية العظمى للوحدة الوطنية والوشائج المجتمعية التي تربط الكويتيين بأرضهم ووطنهم من جهة، وتربطهم ببعضهم البعض من جهة أخرى، فقد شدد على ضرورة الحفاظ عليها سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله - في الخطاب الذي وجهه إلى الشعب الكويتي في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢م، نيابة عن صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه -، ودعا سموه إلى «بذل الغالي والنفيس في سبيل تعزيز مكانة الكويت وتحقيق استقرارها والحرص على تلاحمها وتأكيد وحدتها الوطنية التي كانت على الدوام مبعث قوتها ورفعتها»، مؤكداً «الحرص على الالتزام بوحدتنا الوطنية وعدم التفريط أو المساس بها»، وأن «الكويت لم تكن ولن تكون لأحد بعينه بل هي وطن الجميع واحة أمن وأمان»^(٥).

- الدرس الرابع: قدسية قضية الأمن بالنسبة لدولة الكويت في ضوء مجموعة من الاعتبارات الموضوعية الحيوية.

فقد ظل الأمن الوطني قضية ذات أهمية بارزة، وأولوية قصوى بالنسبة لدولة الكويت منذ الاستقلال عام ١٩٦١م، وربما منذ نشأتها، شأنها في ذلك شأن بقية دولة العالم.

غير أن تجربة الغزو الغاشم، زادت من حساسية قضية الأمن الكويتي، وجعلته - بحق - هاجساً دائماً للكويت (الدولة والمجتمع) على السواء. فقد أظهرت هذه التجربة الأليمة جملة من المعطيات التي توجب على الكويت النظر بحساسية مفرطة واهتمام زائد - مطلوب أحياناً - لأمنها الوطني، وفي مقدمة هذه المعطيات: الموقع الجغرافي الاستراتيجي للكويت، ومحدودية

٥. انظر النص الكامل لخطاب سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله -، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٢/٦/٢٠٢٢م:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3042821>

مساحتها الجغرافية، وتعقد تركيبها السكانية (كمًا وكيفًا)، وثقلها النفطي، وخصوصية تفاعلاتها السياسية والاجتماعية الداخلية، ناهيك عن دقة ارتباطها الإقليمية والتزاماتها الدولية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات مجتمعة، أضحي الأمن قضية حاکمة ومفصلية لحاضر الكويت ومستقبلها على المدين المتوسط والبعيد.

وبالرغم من تعدد تعريفات مفهوم الأمن الوطني في دوائر المعارف والموسوعات العربية والأجنبية، وكثرة تداوله ضمن أدبيات النظم السياسية والعلاقات الدولية، فإن تجربة الغزو والتحرير أثبتت أن أقرب التعريفات لواقع دولة الكويت بمعطياته وإشكالياته المشار إليها، هو التعريف الذي تعكسه خلاصات تجارب وخبرة وواقع الدول الصغرى التي تشابه الحالة الأمنية الكويتية، من حيث وجود تهديدات استراتيجية خارجية دائمة تهدد الوضع السيادي للدولة، ومعضلات أمنية في الداخل متشابكة تخلق الاستقرار السياسي، ومنظومة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

- الدرس الخامس: ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وعدم الاعتماد على مصدر وحيد مُعرض للتذبذب.

فمن الدروس المستفادة من خبرة الغزو، من الناحية الاقتصادية، هو سعي الكويت إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، في إطار تطوير الاقتصاد، وحتى لا تكون معتمدة على مصدر وحيد، لا سيما إذا كان هذا المصدر عرضةً للاهتزاز، لاعتبارات عدة بعضها خارجي (تقلبات أسعار الأسواق العالمية وفق العرض والطلب)، أو مفاجئة (الحروب مثلاً).

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

فقد تعلمت الكويت جيداً من تعطل إنتاجها وصادراتها النفطية، خلال أشهر الغزو الغاشم، وكذلك لعدة أشهر أخرى بسبب الحرائق التي خلفها الغزو في آبار النفط، والتي زادت عن (٧٠٠) بئر.

- الدرس السادس: أهمية التضامن الخليجي والعربي كأحد مرتكزات الأمن الوطني الكويتي، حاضرًا ومستقبلاً.

فقد كان هناك دور خليجي / عربي بارز في دعم ومساندة الكويت لتحقيق التحرير من الغزو الغاشم.

بادر أعضاء مجلس التعاون الخليجي منذ الساعات الأولى من هذه الجريمة البشعة بالتحرك انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع دول المجلس.

ومثلت دول التعاون نواة التحرك السياسي والدبلوماسي الرفض للعدوان وتناجيه، والمطالبة بالانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية بلا شروط، حيث عقد وزراء خارجيتها اجتماعاً طارئاً بالقاهرة في ٣ أغسطس ١٩٩٠م على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية.

وفي اليوم نفسه عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة بناء على طلب عدد من الدول أصدر في ختامها قراره الشهير (٦٦٠)، وأدان فيه الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت داعياً إلى انسحاب العراق فوراً ودون قيد أو شرط من الأراضي الكويتية وعودة الشرعية إلى دولة الكويت.

في موازاة ذلك، احتضنت العواصم الخليجية العمل السياسي والعسكري لنصرة دولة الكويت.

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

فعلى الجانب العسكري عقد رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً لهم في الرياض في ١١ أغسطس ١٩٩٠م لإقرار خطط موحدة للقوات المسلحة الخليجية في مواجهة التطورات المحتملة والتنسيق بشأن استقبال القوات الشقيقة والصديقة.

كما عقد وزراء الدفاع في دول التعاون اجتماعاً استثنائياً في الرياض في ٢٢ أغسطس، نوقش فيه الوضع العسكري في المنطقة إضافة إلى توصيات رؤساء الأركان، وتم القرار في نهاية الاجتماع بدعم الكويت ومساندتها، وتخليصها من الاحتلال العراقي ضمن الإطار الدولي، والاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت.

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

ثالثاً - توصيات مستقبلية للتحسين الاستراتيجي:

غداة الذكرى الثانية والثلاثين للغزو الغاشم لدولة الكويت، وفي ضوء المعطيات الإقليمية والدولية المتشابكة مع أوضاع منطقة الخليج ومتفاعلة معها بشكل كبير، يصبح من الأهمية بمكان تقديم مرئيات وتوصيات موضوعية دقيقة، تُرسى وتؤسس لمستقبل مستقر وآمن ومزدهر لدولة الكويت، وبما يكفل عدم تكرار مآسي الماضي.

وتستند هذه المرئيات والتوصيات إلى رصد وقراءة متأنية ومعمقة لماهية تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية والتوازنات القائمة فيهما؛ ومن ثم استشراف انعكاسات ذلك على المرتكزات الحاكمة التي سيؤسس عليها ووفقاً لها الأمن الوطني لدولة الكويت في المستقبل القريب والبعيد.

وإجمالاً، فإن على ضوء تجربة الغزو العراقي الغاشم، واستناداً إلى الرؤية الاستراتيجية الاستشرافية، فإن الأمر الذي أصبح قطعي التأكيد والذي سيمثل قطب الرحى فيما سنورده من توصيات مستقبلية، يتمثل في قناعة رئيسة مفادها كالتالي:

إن الهدف الحيوي والمطلب الإستراتيجي لدولة الكويت هو- قبل أي شيء ومع كل شيء- الأمن بكل معانيه ودلالاته وأبعاده، الأمن على حدودها وسيادتها واستقلالها، الأمن على ثرواتها ومقدراتها ونظامها السياسي.. الأمن على بقائها ووجودها ومستقبل كيانها.. وسوف يظل

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

الأمن هو حجر الزاوية في الاستراتيجية الدفاعية والسياسة الخارجية لدولة الكويت في التعامل مع الخارج وفي مقدمته العراق.

وارتكازاً إلى هذه الفلسفة الاستراتيجية الحاكمة، يمكن تقسيم التوصيات المستقبلية الهادفة إلى صون الأمن الوطني لدولة الكويت، إلى مستويين رئيسين، كما يلي:

١- المستوى الوطني المحلي:

(أ) - المجال الدفاعي (الأمني - العسكري):

• اعتماد رؤية إستراتيجية مستقبلية ربع قرنية (٢٥ عاماً) تستند إلى المراكز التالية:

* تأصيل مفهوم قدسية الأمن الوطني، وجعله قطب الرحى والمحور الرئيسي الذي تنطلق منه كل جهود التعامل الرسمية وغير الرسمية، مع كافة قضايا وأمور الدولة والمجتمع الكويتي، بما يؤسس إجماعاً وطنياً بخصوصها، ويساهم في حشد الطاقات والكفاءات والموارد والإمكانات اللازمة لتحقيق الأمن وصورته، وتعزيزه بصورة دائمة وبقظة.

ويعني ذلك :

- أن يصبح الأمن مفهومًا مركزيًا لحركة الدولة وكافة فئات وشرائح المجتمع في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية، بحيث يتم التعاطي معها من منظور الأمن الوطني وخدمته. وأن يكون هو المعيار والمحك الأول والأخير في تقدير أهمية هذه القضايا، والمحدد الفيصل لكيفية ونوعية الحلول المطروحة في التعامل معها.

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

- أن يكون مفهوم الأمن في مقدمة أولويات العمل الوطني والمجتمعي، بحيث يستقطب الجانب الأعظم من الاهتمام، ويستحوذ على القسط الأكبر من الجهود والطاقات الوطنية، لا سيما لدى المؤسسات الأساسية بالدولة وقادة الرأي وشرائح المثقفين والخبراء ورجال السياسة، والمهتمين بالشأن الكويتي.

- ترجمت هذه القدسية إلى شعور عام بأهمية قضايا الأمن الوطني وخطورتها وحاكمتها، لتُنمي شعوراً قوياً ودائماً لدى المواطنين من أجل شحذ الهمم، والعمل الدؤوب للحفاظ على الأمن؛ أي أن يصبح الأمن الشغل الشاغل للمواطنين باعتباره همّاً وطنياً أصيلاً، وليس مجرد حدث طارئ أو عارض ظرفي مؤقت.

* تبني نظرة شمولية للأمن، تتجاوز البعد العسكري الضيق للأمن، والنظر إلى الواقع الأمني ككل متكامل حيث الأمن العسكري والسياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومتبادلاً مع الجوانب الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، والتعليمية، والبيئية، بل وربطه بالسياسات العلمية والتكنولوجية، وبحجم ونوعية التركيبة السكانية بأبعادها السياسية والاجتماعية، وبالحد الأدنى اللازم من الإجماع والوفاق القومي، حيث ينظر لكافة هذه الأمور في تفاعلاتها المتبادلة باعتبارها محددات للأمن الوطني للدولة.

* الحفاظ على التوازن الاستراتيجي للدولة داخلياً وخارجياً، لا سيما وقت الأزمات وحالات الطوارئ غير المسبوقة.

* تجنب الانطلاق من فرضيات رئيسية نظرية مسبقة عن الرؤية الأمنية في الحاضر والمستقبل ليتم فرضها على الواقع، وذلك حرصاً على

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

الموضوعية في صياغة المعايير الحاكمة للرؤية الأمنية. ومن ثم يتم النظر للواقع الأمني للدولة كما هو (De-Facto).

ثم البحث في السبل والأطر اللازمة للتعامل معه، بعبارة أخرى، التعويل على النظرة البراجماتية للواقع الأمني بدلاً من الانطلاق من رؤى وتصورات وافتراسات تنظرية أكاديمية، دون أن يعني ذلك إهمال الأخيرة، بل إرجائها لوضع فلسفة أمنية محكمة تعالج الواقع الأمني بعد تشخيصه عملياً.

* أن يكون الغرض النهائي من أي استراتيجية أمنية، هو بلوغ الأمن الوطني للدولة في حده الأقصى زماناً ومكاناً، بل والأمن الوطني المطلق إن أمكن ذلك. وتجنب السعي إلى تحقيق الأمن في حدوده الدنيا، إذ إن من شأن ذلك تعريض بقاء الدولة ذاته للضياع حال حدوث تغيرات فجائية أو غير متوقعة في المعادلات والاعتبارات الداخلية أو الخارجية المتحركة في معادلة الأمن الوطني.

● انتهاج استراتيجية أمنية شاملة تتسم بالمرونة العالية، والتوازن الدقيق، والمبادرة الدائمة، درءاً للمخاطر المحتملة، وتفادياً للأزمات قبل حدوثها، وتعاملاً معها، وإدارتها بكفاءة حال وقوعها.

● العمل على التحوط لتداعيات ما بعد الأزمات، لا سيما تلك التي تكون في الجوار الجيو استراتيجي للكويت، ومن ثم اتباع سياسة وقائية لتجنب أية تطورات غير مرغوبة، أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً. الاستعداد الاستباقي وامتلاك زمام المبادرة الإستراتيجية؛ للتصدي للتحديات المرجحة والتهديدات المحتملة، التهديدات التي تتجاوز الأمن التقليدي،

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

والجاهزية لتحديات عصر الأمن السيبراني، وحروب الجيلين الرابع والخامس، والتي تستهدف مواقع حيوية وحساسة في مؤسسات وأجهزة الدولة، ويستطيع شل حركتها، بما في ذلك مهاجمة البنية التحتية للنقل والمواصلات، والطاقة، والكهرباء، والمياه، وأجهزة المعلومات. والشواهد المعاصرة على ذلك أكثر من أن تعد أو تحصى. فعلى سبيل المثال، تم تعطيل المواقع الإلكترونية الهامة في وزارتي الدفاع والخارجية في تايوان على خلفية زيارة «بيلوسي» لها. كما تعرضت العديد من المنشآت الحيوية في إيران لهجمات إلكترونية على مدار العامين الأخيرين، بما فيها منشآت عسكرية وأخرى مرتبطة ببرنامج طهران النووي.

● ومن الأهمية بمكان أن تتبنى الرؤية الاستراتيجية للأمن الوطني للكويت نهج استباقي لمواجهة التحديات المحتملة والتهديدات المرجحة، على مختلف المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

وترجمة لهذه الرؤية، يجدر بدولة الكويت أن تُعنى بالتحلي بالجاهزية اللازمة للتعامل الفعال مع ما يسمي بالجيل الرابع من المخاطر الأمنية، والتي تتسم أساساً بطابعها التكنولوجي مستفيدة من الثورة المعلوماتية في وسائل المعلومات والاتصالات، وفي مقدمة ذلك: هجمات القرصنة والجرائم الإلكترونية.

واتساقاً مع الاهتمام العالمي بقضايا الأمن الإلكتروني أو «السيبراني»، سيكون من المهم أن تبادر الكويت إلى صياغة استراتيجية وطنية خاصة بهذا النوع المستحدث من الأمن تحديداً، تستهدف تعزيز أمن المعلومات بكل أشكاله، في مختلف قطاعات ومؤسسات الدولة وأجهزتها.

وترمي هذه الاستراتيجية إلى وضع سياسات عملية تضمن التصدي لأي تحديات إلكترونية، وفي مقدمة ذلك إنشاء المركز الوطني للاستجابة

الذكري ال ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت..الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

للطوارئ، وتأسيس المركز الوطني للأمن السيبراني لضمان الإدارة الاستباقية لمخاطر الفضاء الإلكتروني، إضافة إلى تأهيل الكوادر الكويتية المتخصصة، وتزويدها بكافة الإمكانيات التكنولوجية اللازمة.

ولا شك أن امتلاك السبق الاستراتيجي من شأنه أن يُمكن الدولة من تأمين القدرة على التنبؤ والاستشعار والمبادرة والتأثير، بحيث تكون قادرة على التكيف السريع مع أية تطورات، والتعامل المرن مع المنعطفات الإستراتيجية التي تتسم بدرجة عالية من التعقيد والاضطراب.

● الرصد المستمر للمستجدات الخارجية، والربط الدائم بينها وبين التطورات الحاصلة على المستوى الداخلي؛ بغية تطوير سيناريوهات واقعية وبدائل عملية لمجابهة التحديات والتصدي للتهديدات المحتملة، وتحديد مصادر التهديد الحالية والمحتملة، وسبل مواجهتها، والبدائل المختلفة لذلك، وتكلفة كل بديل.

ويتضمن ذلك تصميم خرائط وقواعد بيانات كاملة حول كافة أشكال ومصادر التهديد، وأنواعها، وأوزانها النسبية، وتراتبيتها النسبية، ورصدها أميناً، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، بما في ذلك الخيارات البديلة (الخطة ب). مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحديث هذه الرؤية وتلك الإستراتيجيات بشكل دوري منتظم أو كلما اقتضت الضرورة ذلك.

● اليقظة الاستراتيجية الدائمة والمستمرة للتطورات في الإقليم لاسيما في دول الجوار المباشر، من أجل القراءة الدقيقة والواعية والواقعية لـ «نوايا» الآخر المستقبلية، دون تهوين أو تهويل، بما يضمن تجنب السلوكيات المفاجئة أو غير الرشيدة.

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

ويرتبط بذلك، ضرورة التحليل المتواصل والدقيق لمفردات ومضمون الخطاب السياسي الرسمي وغير الرسمي للجوار، وعدم إغفال ما قد يرد بها من مفردات أو تهديدات كارثية، والرد عليها، وأن يكون الشعار في ذلك هو التحقق من أن من قال مثل هذه المفردات أو يطلق تلك التهديدات هو يقصدها، وما إذا كانت هناك أدلة أو قرائن تشير إلى أنها اعتقاد راسخ في العقل الجمعي لهذا البلد وشعبه من عدمه.

● تأمين الحدود المشتركة مع العراق خصوصاً، عبر المراقبة الدائمة، ويقترح تزويدها بنظم دفاعية متطورة للإنذار المبكر.

● مواصلة جهود الدولة في تعزيز بناء القدرة الذاتية الشاملة لدولة لا سيما في المجال الدفاعي، ويتضمن ذلك:

* التحديث المستمر للخطط الدورية (الخمسية/ العشرية) لدعم وتطوير القوات المسلحة بفروعها (البرية والجوية والبحرية).

* بناء استراتيجية دفاعية تحقق الردع، وتسمح بتأمين صمود كويتي أطول مدة ممكنة في حال التعرض لأي عدوان خارجي.

(ب) - المجال السياسي والإداري العام:

● الرصد المستمر والربط الدائم بين التطورات الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي؛ والعمل الدؤوب لاستثمار وتعظيم الفرص المتاحة، ومجابهة التحديات وتقليص المخاطر.

وذلك إدراكاً بأن المرحلة الراهنة والمستقبل القريب تتسم بدرجة عالية من الدقة والحساسية من الناحية التاريخية والسياسية والأمنية

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

والاستراتيجية؛ لما تنطوي عليه من متغيرات على المستويات كافة - محلياً وإقليمياً ودولياً - سيكون لها تداعياتها العميقة والمؤثرة على مسيرة ومستقبل الكويت (الدولة والمجتمع)، على مدى عقود قادمة.

● تعزيز الإدارة الفعالة للأزمات والطوارئ والإنذار المبكر لها، صوتاً لمقدرات الكويت وإمكاناتها ومواردها في الحاضر والمستقبل، بما يتطلبه ذلك من تعزيز مبادئ المصارحة والمكاشفة في تشخيص المشكلات القائمة، والمبادرة إلى تحليل أبعادها، والبحث عن مسبباتها، وبلورة بدائل وخيارات متعددة لحلها تدريجياً ونزع فتيل خطورتها والحيلولة دون تفاقمها.

ونقترح في هذا الشأن، تأسيس مركز دائم لمراقبة وإدارة الأزمات والطوارئ يكون تابعاً لمجلس الوزراء الموقر. ونقترح أن يضم هذه المركز في عضويته - إضافة إلى السادة الوزراء والمسؤولين المعنيين - خبراء ومختصين في مجالات عدة من بينها: الإدارة، والسياسة، والإستراتيجية، والأمن السيبراني، والاجتماع، وعلم النفس، والإعلام، والاقتصاد، والإحصاء، والتعليم، والصحة، والإسكان، والنفط، والصناعة، والسياحة، والبيئة، والثقافة، والدين وغيرها.

على أن يتولى هذا المركز القيام بالمهام التالية:

- إعداد تقارير وأدلة، وتأسيس قواعد بيانات تفصيلية بالقضايا التي يمكن أن تكون سبباً أو مظهراً لأزمة داخلية و/ أو خارجية محتملة في المستقبل.
- اقتراح وإعداد برامج محاكاة للأزمات المتوقعة في مختلف المجالات والإشراف على تنفيذها.

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

- استخلاص الدروس المستفادة من الأزمات السابقة، وإنشاء نظام للإنذار المبكر للتحذير من الأزمات التي يحتمل أن تقع في المستقبل، وبيان كيفية التصدي لها ومواجهتها.

- اقتراح وتنفيذ استطلاعات الرأي المتخصصة، لاستشراف وتحليل توجهات المواطنين ومختلف شرائح المجتمع إزاء الأزمات التي تعرضت لها الدولة أو يحتمل أن تتعرض لها.

- إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية لفرق عمل إدارة الأزمات في كافة مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

ج- المجال المجتمعي والاقتصادي:

● المحافظة على النسيج الاجتماعي القائم، ومحاربة كل ما يثير التمييز الاجتماعي ويؤثر على أواصر الوحدة الوطنية.

● التأكيد على غرس قيم اللحمة الوطنية، وإبراز ملامح الشخصية الوطنية الكويتية، وتدعيم وتقوية روح المواطنة، ومشاعر الانتماء والعطاء والتضحية والإيثار.

● تعزيز مضمون خطاب مجتمعي إعلامي لقضايا الأمن الوطني تبناه المؤسسات والجهات الرسمية وغير الرسمية.

● تأمين وتأهيل القناعة بأن الكويت لا تستطيع أن تتحمل الخطأ في قراراتها المتعلقة بالأمن الوطني.

● مواصلة تطوير أداء الاقتصاد الوطني بما يحافظ على الثروات الطبيعية للكويت، مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني للدولة.

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

٢. المستوى الخارجي (الخليجي / العربي / الإقليمي / الدولي):

● صيانة التحالفات الإستراتيجية الخارجية لدولة الكويت، بما في ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي «الناتو»، وتعزيز الشراكات الجديدة أو الآخذة في التشكل مع الصين وروسيا الاتحادية، الأمر الذي من شأنه أن يُعظم الفرص المتاحة، ويقلل ويوزع المخاطر، والكلفة الاقتصادية والسياسية والمعنوية.

إذ أن تمكين الشراكات الاستراتيجية الدولية والإقليمية لدولة الكويت بمختلف أبعادها الأمنية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية، يجعل من احتمال تكرار تجربة الغزو مرة أخرى، أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

● تعزيز التعاون العسكري والأمني المشترك مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً، ومع الدول العربية على وجه العموم، لاسيما الدول المركزية للأمن القومي العربي، مثل: مصر وسورية، حيث يشكل البعد الخليجي والعربي عمقاً جغرافياً وأمنياً للأمن الوطني الكويتي.

ومن أهم آليات هذا التعاون مع العمق الخليجي والمحيط العربي، هو الحرص على المشاركة في المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة، الثنائية و/ أو الجماعية، بما يكفل توفر الحد الأدنى من الاعتماد الجماعي على النفس.

● مد جسور التعاون مع دول الجوار الجغرافي ذات الارتباط المباشر و/ أو غير المباشر بالأمن الوطني لدولة الكويت (إيران وتركيا)، مع الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع دول الجوار الآسيوي وفي مقدمتها: (الهند وباكستان).

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

وقد نجحت الكويت بامتياز في استثمار أهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي الحاكم، في تحقيق قدرٍ عالٍ من التوازن في السياسة الإقليمية، عبر فتح علاقات رحبة مع جوارها القريب والبعيد من جهة، ومع مختلف دول العالم من جهة أخرى، مما ساهم في ضمان توسيع هامش حركة السياسة الخارجية الكويتية، وتحقيق مصالحها العليا، بأقل قدر من الكلفة السياسية والأمنية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه «عبقرية الموقع والموضع».

● تعزيز دور الكويت في التفاعل التنموي مع قضايا واحتياجات الدول الشقيقة والصديقة، وبما يحقق المصالح العليا للكويت.

خاتمة

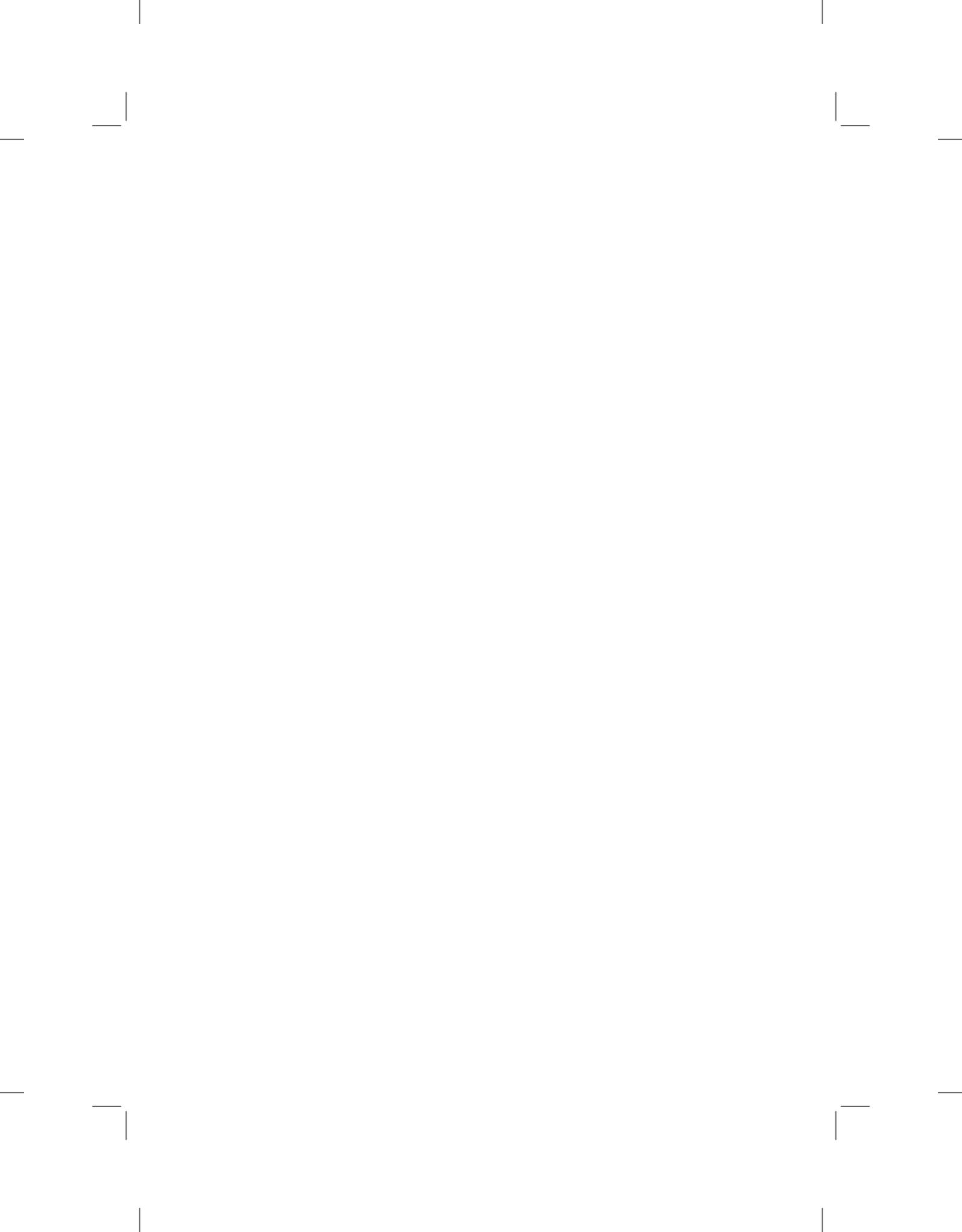
إن استذكار الكويت للذكرى الثانية والثلاثين للغزو العراقي الغاشم، يتجاوز اجترار الماضي، إلى التطلع لمستقبل آمن ومزدهر، ويعبر مرارة الحدث الجسيم إلى استلهام الدروس والعبر منه؛ من أجل امتلاك رؤية كلية شاملة، وصياغة استراتيجية براغماتية، تترجم هذه الرؤية إلى سياسات رشيدة وبرامج عمل تنفيذية فعالة.

وعلى الرغم من تعدد التحديات وتداخل التهديدات في البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية الراهنة، فإن الخبرة التاريخية تُظهر قدرة الكويت -الدولة والمجتمع- الفائقة والمستمرة على إدارة دفة سياستها الداخلية والخارجية، بقدر عالٍ من الحكمة البالغة والتوازن الدقيق، على نحو يعزز أمنها الوطني، ويصونها عن الانزلاق إلى مهاوي الأزمات الخطرة التي طالما عانتها- وما تزال- منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي القلب منها الخليج العربي على وجه الخصوص.

وإن الكويت - دولةً ومجتمعاً- وهي تواصل مسيرة تطورها السياسي والتنموي المعاصر بقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه- وولي عهده الأمين سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله- تؤكد أنها ستظل -بعون من الله تعالى- قادرة على التعاطي الاستراتيجي المؤثر والمرن مع واقع الفرص والتحديات في البيئتين الإقليمية والدولية، بما يحفظ أمنها الوطني، ويعزز مكانتها المتميزة بين الأمم، ولتبقى على الدوام «درة الخليج» ولؤلؤته الزاهرة.

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

قائمة المراجع باللغة العربية



١. الكتب:

- د. محمد بدري عيد، دول الخليج العربية والقدرات النووية الإيرانية.. استراتيجيات الردع والتعايش، سلسلة «تقدير موقف»، العدد (١٠)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- _____، المضائق البحرية بين أحكام القانون الدولي وإشكاليات السلوك السياسي دراسة حالة: مضيق هرمز، سلسلة «التقرير الاستراتيجي»، العدد (٢٢)، يونيو ٢٠٢٢م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- _____، العلاقات الخليجية-الإيرانية: رؤية استشرافية في ضوء الخبرة التاريخية والمعاصرة، سلسلة «الاصدارات الخاصة»، العدد (٥٤)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- _____، الأمن الوطني الكويتي (٢٠٢١-٢٠٣٠م): الخصوصية، والخصائص، والرؤية الإستراتيجية، سلسلة «التقرير الاستراتيجي»، العدد (١٢)، أغسطس ٢٠٢١م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- _____، التداعيات الاستراتيجية للحرب الروسية - الأوكرانية على دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة «تقدير موقف»، العدد (١١)، مايو ٢٠٢٢م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

الذكرى الـ ٣٢ للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت.. الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية

٢- وكالات الأنباء العالمية والمحلية:

- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٢/٦/٢٠٢٢ م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٦/٨/٢٠٢٢ م.
- وكالة «رويترز» للأنباء، ٦/٨/٢٠٢٢ م.



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية



قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي يصد تنهياً

- أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.
- ألا تقل عدد صفحات التقرير عن (١٥) صفحة (٣٧٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).





مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

